الفهرس

المقدمة 5
الجزء الأول : تحقيق مصلحة المجتمع بإقرار مبدإ حريّة الإثبات 25
الباب الأول: نطاق حرية الإثبات من حيث الأطراف 27
الفصل الأول: حرية الأطراف في الإثبات خلال مرحلة ما قبل المحاكمة 29
المبحث الأول: حق الإثبات في مرحلة البحث الأوّلي 29
الفرع الأول: السلط الأصلية 30
الفقرة الأولى: دور وكيل الجمهورية في الإثبات 30
أ. الإثبات في حالة التلبّس 31
ب. الإثبات باعتماد البحث الأولي 33
الفقرة الثانية: دور مأموري الضابطة العدلية في الإثبات 35
أ. تعدد جهات البحث وحرية الإثبات 35
1 ـ مأمورو الضابطة العدلية ذوو الاختصاص الشامل 36
2 ـ مأمورو الضابطة العدلية ذوو الاختصاص المحدود 37
ب. آليات إثبات مأموري الضابطة العدلية للجريمة 39
1 ـ التعهد بالبحث بناء على تعليمات وكيل الجمهورية 39
2 ـ التعهد المباشر بالبحث 41
الفرع الثاني: السلطة الاستثنائية لقاضي التحقيق 42
الفقرة الأولى: السلطة المقيّدة 42
أ. شروط تعهد قاضي التحقيق بالإثبات 42
ب. ممارسة قاضي التحقيق لأعمال الإثبات 44
1 ـ جمع الأدلة من مسرح الجريمة 44
2 ـ التصرف في الآثار المادية والإثبات الجزائي 45
الفقرة الثانية: الحالات العامّة للإثبات 48
أ. حق الإثبات المباشر للجريمة 48

1 ـ خاصيات تعهد قاضي التحقيق 48
2 ـ صلاحيات قاضي التحقيق في الإثبات 49
ب. واجبات قاضي التحقيق 50
1 ـ واجب إعلام وكيل الجمهورية 50
2 ـ واجب إنهاء التقارير إلى وكيل الجمهورية 51
المبحث الثاني: حق الإثبات في مرحلة التحقيق 52
الفرع الأول: هياكل الإثبات القضائي 53
الفقرة الأولى: الإثبات القضائي في الطور الابتدائي 53
أ. حالات تعهّد قاضي التحقيق 54
1 ـ الحالات المبدئية لتعهد قاضي التحقيق 54
2 ـ الحالات الاستثنائية لتعهد قاضي التحقيق 55
ب. آليات ممارسة قاضي التحقيق لاختصاصه 57
الفقرة الثانية: الإثبات القضائي في الطور الاستئنافي 58
أ. سرعة تعهد دائرة الاتهام 58
ب. شكلية الكتابة أمام دائرة الاتهام 60
الفرع الثاني: دور المتضرر في الإثبات 62
الفقرة الأولى: آليات مساهمة المتضرر في الإثبات 63
أ. القيام بالحق الشخصي والإثبات 63
ب. القيام على المسؤولية الخاصة والإثبات 65
الفقرة الثانية: تفعيل دور المتضرر في الإثبات 67
أ. التفعيل القانوني لدور المتضرر في الإثبات 68
ب. التفعيل القضائي لدور المتضرر في الإثبات 70
الفصل الثاني : سلطة القاضي الجزائي في الإثبات 75
المبحث الأول: حرية الإثبات ووجدان القاضي 75
الفرع الأول: الاقتناع الوجداني والإثبات 77
الفقرة الأولى: سلطة القاضي في الإثبات أساس لتكوين وجدانه 77
أ. الأسس الموضوعية لتكوين وجدان القاضي 77
ب. الأسس الواقعية لتكوين وجدان القاضي 80
الفقرة الثانية: آليات الإثبات الوجداني 82

أ. سلطة الترجيح بين وسائل الإثبات 82
ب. حرية تقدير وسائل الإثبات 83
الفرع الثاني: التأصيل القانوني والواقعي للاقتناع الوجداني..... 85
الفقرة الأولى: التعليل القانوني للحكم 86
أ. تحديد النص القانوني المنطبق 86
ب. ارتباط النص القانوني بوسائل الإثبات..... 88
الفقرة الثانية: التعليل الواقعي للحكم 90
أ. استناد التعليل على الأدلة..... 90
ب. استناد التعليل على الأدلّة المضادّة..... 91
المبحث الثاني: تحديد موضوع الإثبات سند لتفعيل حرية الإثبات 94
الفرع الأول: ماديات الجريمة وحرية الإثبات 95
الفقرة الأولى: إثبات الركن المادي في الجريمة التامة 95
أ. إثبات الفعل المجرّم 95
ب. إثبات العلاقة السببية 97
1 ـ نظرية تعادل الأسباب..... 97
2 ـ نظرية السبب المنتج 98
الفقرة الثانية: إثبات الركن المادي في المحاولة 100
أ. إثبات الشروع في التنفيذ 100
1 ـ التفريق بين الأفعال التحضيرية والأفعال التنفيذية..... 101
2 ـ إثبات الفعل المحدث للنتيجة الإجرامية..... 102
ب. إثبات العدول الاضطراري 103
الفرع الثاني: القصد الإجرامي وحرية الإثبات..... 106
الفقرة الأولى: القصد الإجرامي 106
أ. إثبات إرادة ارتكاب الجريمة 107
1 ـ إثبات النية الإجرامية..... 107
2 ـ إثبات تجسيد النية الإجرامية بصفة مادية..... 108
ب. إثبات المعرفة بأن الفعل يشكل جريمة 109
1 ـ قرينة العلم بالتجريم 109
2 ـ نطاق قرينة العلم بالتجريم 110

الفقرة الثانية: أنواع القصد الإجرامي 111
أ. إثبات القصد الجنائي الخاص 111
ب.إثبات الإضمار 113
الباب الثاني: نطاق حرية الإثبات من حيث الوسائل 117
الفصل الأول: تعدد وسائل الإثبات في الطور الاستقرائي 119
المبحث الأول: الوسائل الأصلية 120
الفرع الأول: الوسائل المبنية على السماع 120
الفقرة الأولى: الشهود 120
أ. شروط اعتماد الشهادة في الإثبات الجزائي 121
1 ـ الشروط المتعلقة بالشاهد 121
2 ـ الشروط المتعلقة بالشهادة 123
ب. حجية الشهادة في الإثبات الجزائي 124
1 ـ حجية الشهادة بحكم طبيعتها 124
2 ـ حجية الشهادة في الإثبات مقارنة بغيرها من الوسائل 127
الفقرة الثانية: الاستنطاق 129
أ. شروط الاستنطاق 129
1 ـ الشروط الإجرائية 130
2 ـ الشروط الموضوعية 132
ب. حجية الاستنطاق في الإثبات الجزائي 132
الفرع الثاني: الوسائل المبنيّة على البحث الميداني 135
الفقرة الأولى: التفتيش 136
أ. شروط تفتيش محلات السكنى 137
1 ـ الشروط الإجرائية 137
2 ـ الشروط الموضوعية 139
ب. شروط تفتيش غير محلات السكنى 139
1 ـ تسلط التفتيش على الأشخاص 139
2 ـ تسلط التفتيش على غير محلات السكنى 140
الفقرة الثانية: الحجز 142
أ. الشروط الإجرائية للقيام بأعمال الحجز 142

ب. الشروط الخاصة بالمحجوز 144
المبحث الثاني: الوسائل المدعّمة لحرية الإثبات 146
الفرع الأول: ملف شخصية المتهم والإثبات الجزائي 147
الفقرة الأولى: شروط البحث في شخصية المتهم 148
أ. الشروط الإجرائية 148
ب. الشروط الموضوعية 149
1 ـ دراسة الحالة الاجتماعية للمتهم 149
2 ـ دراسة الحالة العائلية للمتهم 151
الفقرة الثانية: ملف شخصية المتهم والإثبات الجزائي 151
أ. مرتكزات دور ملف شخصية المظنون فيه في الإثبات الجزائي 152
1 ـ التغييب النظري لدور ملف شخصية المظنون فيه في الإثبات 152
2 ـ التفعيل التطبيقي لدور ملف شخصية المظنون فيه في الإثبات 153
ب. تدعيم ملف شخصية المظنون فيه لوسائل الإثبات 154
1 ـ ملف شخصية المظنون فيه أساس للترجيح بين الأدلة 154
2 ـ معيار صفة الباحث 155
الفرع الثاني: دور الاختبار في الإثبات الجزائي 156
الفقرة الأولى: الاختبار وسيلة للإثبات الجزائي 156
أ. شروط الاختبار 157
1 ـ الشروط المرتبطة بقرار الاختبار 157
2 ـ الشروط الموضوعية للاختبار 158
ب. حجية الاختبار 160
1 ـ القوة الثبوتية للاختبار 160
2 ـ الحجية النسبية للاختبار 162
الفقرة الثانية: الاختبار دعامة لتثبيت الاتهام 163
أ. الاختبار الطبي النفساني يساعد على الإثبات الجزائي 164
ب. الاختبار الطبي النفساني دعامة لثبوت الاتهام 166
1 ـ الصياغة اللغوية للفقرة الأخيرة من الفصل 54 م.إ.ج وثبوت الاتهام . 166
2 ـ اقتران الوجوبية باختصاص قاضي التحقيق 168
الفصل الثاني: تعدد وسائل الإثبات في طور المحاكمة 169

المبحث الأول: مناهج الإثبات 169
الفرع الأول: قواعد ممارسة المحكمة للإثبات الجزائي 170
الفقرة الأولى: شفوية الأبحاث وعلانيتها 170
أ. مبدأ شفوية الأبحاث إطار للإثبات الجزائي 170
ب. ضرورة الإثبات مبنى لاستبعاد العلانية 172
الفقرة الثانية: المواجهة والإثبات الجزائي 174
أ. مبدأ المواجهة بين الخصوم ضمانة للإثبات الجزائي 174
ب. نجاعة الإثبات مبنى لاستبعاد مبدإ المواجهة بين الخصوم 177
الفرع الثاني: وسائل إثبات التحقيق النهائي 179
الفقرة الأولى: جمع الأدلة بصفة أصلية 179
أ. حق المحكمة في إعادة بناء الأبحاث 179
ب. حق الإثبات المعاكس 181
الفقرة الثانية: جمع الأدلة بمقتضى أبحاث تكميلية 183
أ. شروط إجراء الأبحاث التكميلية 183
ب. حجية الأبحاث التي تقوم بها المحكمة 185
المبحث الثاني : التوسع في وسائل الإثبات 187
الفرع الأول: أدلّة الإثبات المادية 187
الفقرة الأولى: جمع الأدلة المادية 188
أ. شروط جمع الأدلة المادية من مسرح الجريمة 188
1 ـ الهياكل المكلفة بجمع الأدلة المادية 188
2 ـ حماية مسرح الجريمة 190
ب. التصرف في الآثار المادية والإثبات الجزائي 191
الفقرة الثانية: حجية الآثار المادية في الإثبات الجزائي 194
أ. الحجية المبدئية للأدلة المادية 194
ب. الحجية النسبية للأدلة المادية في الإثبات الجزائي 196
1 ـ استبعاد الأدلة المادية باعتماد غيرها من وسائل الإثبات 196
2 ـ استبعاد الأدلة المادية عند اقترانها بإرادة المظنون فيه 198
الفرع الثاني: الطرق العلمية الحديثة للإثبات 200
الفقرة الأولى: الأدلة السمعية والبصرية 200

أ. المرتكزات القانونية للأدلة السمعية 201
ب. المرتكزات القانونية للأدلة البصرية 203
الفقرة الثانية: القوة الإثباتية للأدلة السمعية والبصرية 205
أ. شروط اعتماد الأدلة السمعية والبصرية في الإثبات الجزائي 205
ب. حجية الأدلة السمعية والبصرية 206
خاتمة الجزء الأوّل 209
الجزء الثاني: تدعيم حقوق المظنون فيه بإقرار ضوابط الإثبات 211
الباب الأول : الضوابط المرتبطة بالأبحاث 213
الفصل الأول: ضمانات المظنون فيه 215
المبحث الأول: حماية المظنون فيه 215
الفرع الأول: حماية المظنون فيه عند استنطاقه 215
الفقرة الأولى: حماية ذات المظنون فيه 216
أ. التأصيل القانوني لحماية ذات المظنون فيه 216
1 ـ التأصيل الإجرائي لحماية المظنون فيه 216
2 ـ التدعيم التشريعي لأحكام الفصل 13 مكرر م.إ.ج 217
ب. استبعاد التعسف في جمع وسائل الإثبات 219
1 ـ عدم إخضاع المظنون فيه إلى الإكراه 219
2 ـ عدم إخضاع المظنون فيه للتهديد 220
الفقرة الثانية: ضمان التعامل النزيه مع المظنون فيه 222
أ. استبعاد الوسائل غير النزيهة في البحث 222
1 ـ صفة الباحث معيار لاستبعاد الوسائل غير النزيهة 222
2 ـ الاستبعاد الكلي لبعض وسائل الإثبات 224
ب. تحجير الاتهام المتأخر 224
1 ـ مرتكزات تحجير الاتهام المتأخر 225
2 ـ استثناءات مبدأ تحجير الاتهام المتأخر 226
الفرع الثاني: حماية حرية المظنون فيه 227
الفقرة الأولى: حماية المظنون فيه من الاحتفاظ 228
أ. ضوابط قرار الاحتفاظ 228
1 ـ حصرية حق اتخاذ قرار الاحتفاظ 228

2 ـ آجـال الاحتفـاظ 229
ب. ضمانات المحتفظ بهم..... 230
1 ـ الضمانات الإجرائية 231
2 ـ الضمانات الرقابية 232
الفقرة الثانية: حماية المظنون فيه من الإيقاف التحفظي..... 233
أ. الضوابط الإجرائية لاتخاذ قرار الإيقاف التحفظي..... 233
ب. الضمانات الرقابية 236
المبحث الثاني: حماية حق الدفاع 238
الفرع الأول: حق المظنون فيه في التصدي للاتهام 239
الفقرة الأولى: الدور الايجابي للمظنون فيه في الإثبات..... 239
أ. رد الاتهام مظهر للحد من حرية الباحث في الإثبات..... 239
ب. حق المظنون فيه في الإثبات المعاكس..... 241
الفقرة الثانية: حق المظنون فيه في الصمت..... 242
أ. تفعيل حق المظنون فيه في الصمت..... 243
ب. مضمون الحق في الصمت 244
الفرع الثاني: الحق في الاستعانة بمحام 246
الفقرة الأولى: تدخل المحامي في عملية الإثبات الجزائي..... 246
أ. الشروط الإجرائية لتدخل المحامي في عملية الإثبات الجزائي 247
ب. الشروط الموضوعية لتدخل المحامي في عملية الإثبات الجزائي 249
الفقرة الثانية: محدودية دور المحامي في عملية الإثبات الجزائي 250
أ. محدودية دور المحامي أمام الضابطة العدلية..... 250
1 ـ غياب دور المحامي في أعمال الضابطة العدلية 251
2 ـ محدودية دور المحامي أثناء الإنابة العدلية 252
ب. محدودية دور المحامي أثناء مرحلة التحقيق النهائي 253
1 ـ شروط ممارسة المحامي للإثبات 253
2 ـ خضوع الدفوع والطلبات لمطلق اجتهاد القاضي 254
الفصل الثاني: الرقابة على الإثبات 257
المبحث الأول: الرقابة على الأبحاث..... 257
الفرع الأول: الرقابة الأصلية..... 257

الفقرة الأولى: الصلاحيات الرقابية لوكيل الجمهورية 258
أ. تطبيقات الصلاحيات الرقابية لوكيل الجمهورية 258
ب. محدودية الصلاحيات الرقابية لوكيل الجمهورية 260
1 ـ انعدام الآليات الرقابية لوكيل الجمهورية 260
2 ـ انعدام الإشراف الإداري على مأموري الضابطة العدلية 262
الفقرة الثانية: الصلاحيات الرقابية لدائرة الاتهام 263
أ. حق القرار 263
ب. ضوابط قرارات دائرة الاتهام 265
الفرع الثاني: الرقابة التكميلية 267
الفقرة الأولى: صلاحية إجراء أبحاث تكميلية 267
أ. الشروط الإجرائية لإجراء بحث تكميلي 268
ب. الشروط الموضوعية لإجراء بحث تكميلي 269
الفقرة الثانية: صلاحية القيام بتتبع أو أبحاث جديدة 270
أ. توسع دائرة الاتهام في التتبع 270
ب. آليات قيام الدائرة بتتبّع جديد أو أبحاث جديدة 272
المبحث الثاني: الرقابة على القرارات 274
الفرع الأول: محدودية رقابة دائرة الاتهام من حيث الشروط 275
الفقرة الأولى: ارتباط رقابة دائرة الاتهام بسلامة إجراءات الطعن 275
أ. ارتباط الرقابة بموجبات الطعن 275
1 ـ واجب الإعـــــلام 275
2 ـ آجال الطعن 277
ب. ارتباط الرقابة بمعيار صفة الطاعن 277
الفقرة الثانية: ارتباط الرقابة بآثار الطعن 279
أ. مفعول الاستئناف 279
1 ـ المفعول التعليقي للاستئناف 279
2 ـ المفعول الانتقالي للاستئناف 280
ب. سلطات دائرة الاتهام على الإثبات الجزائي 281
الفرع الثاني: محدودية رقابة دائرة الاتهام من حيث الموضوع 284
الفقرة الأولى: الرقابة المتزامنة على قرارات قاضي التحقيق 284

أ. الرقابة العرضية على الإثبات 285
ب. الرقابة المباشرة على الإثبات 287
الفقرة الثانية: الرقابة اللاحقة لقرار ختم البحث 289
أ. الطعن في قرار الحفظ وأدلّة الإثبات 289
ب. الطعن في قرار الإحالة وأدلّة الإثبات 291
1 ـ المنازعة في ثبوت الاتهام 291
2 ـ مراقبة التكييف القانوني للأفعال 292
الباب الثاني: جزاء الإخلال بالشرعية الإجرائية 295
الفصل الأول :تأصيل نظرية البطلان في منظومة الإثبات الجزائي 297
المبحث الأول: معيار البطلان 297
الفرع الأول: غموض المعيار المحدد لمفهوم البطلان 297
الفقرة الأولى: تعدد حالات البطلان 298
أ. التفريق الثلاثي لحالات البطلان 298
1 ـ النظام العام والقواعد الإجرائية الأساسية 298
2 ـ مصلحة المتهم الشرعية 300
ب. معيار التفرقة بين حالات البطلان الثلاث 302
1 ـ صعوبة التمييز بين حالات البطلان الثلاث 302
2 ـ الحلول المعتمدة من الفقه 303
الفقرة الثانية: أنواع البطلان 305
أ. التمييز بين البطلان المطلق والبطلان النسبي 306
1 ـ التمييز الفقهي بين البطلان المطلق والنسبي 306
2 ـ التمييز القضائي بين البطلان المطلق والنسبي 307
ب. آثار التمييز بين البطلان المطلق والنسبي 308
1 ـ حق إثارة الدفع بالبطلان 308
2 ـ تأثير البطلان في الإجراء الباطل 309
الفرع الثاني: أسباب البطلان 311
الفقرة الأولى: افتقار العمل الإجرائي لأحد مقوماته الأساسية 311
أ. اختلال أحد الشروط الموضوعية للعمل الإجرائي 311
1 ـ اختلال محل العمل الإجرائي 311

2 ـ اختلال سبب العمل الإجرائي 312
ب. اختلال العمل الإجرائي المتعلق بأطرافه 313
1 ـ الأطراف الذين يباشرون العمل الإجرائي 313
2 ـ الأطراف الذين يباشر ضدهم العمل الإجرائي 314
الفقرة الثانية: افتقار العمل الإجرائي لأحد المقومات المتصلة به 315
أ. اختلال العمل الإجرائي بالنسبة إلى من تعلقت مصلحتهم به 315
1 ـ اختلال العمل الإجرائي المتعلق بالقائم بالحق الشخصي 315
2 ـ اختلال العمل الإجرائي المتعلق بالمحامي 316
ب. اختلال العمل الإجرائي المتعلق بتدوين الأبحاث..... 317
1 ـ اختلال تدوين أعمال التحقيق 317
2 ـ اختلال تدوين أعمال المحكمة..... 318
المبحث الثاني: نطاق البطلان 320
الفرع الأول: نطاق بطلان أعمال الضابطة العدلية 320
الفقرة الأولى: عدم الحجية جزاء أصلي على أعمال الضابطة العدلية 320
أ. مضمون حجية محاضر البحث..... 321
1 ـ المحاضر المعتمدة إلى حين ثبوت عكسها 321
2 ـ المحاضر المعتمدة إلى حين الطعن فيها بالزور 321
ب. استبعاد عدم الحجية للبطلان 323
الفقرة الثانية: البطلان جزاء استثنائي على أعمال الضابطة العدلية 325
أ. استبعاد تطبيق أحكام الفصل 199 م.إ.ج على أعمال الضابطة العدلية.. 325
ب. الحالات الاستثنائية لبطلان أعمال الضابطة العدلية 328
الفرع الثاني: نطاق البطلان بالنسبة إلى أعمال التحقيق 330
الفقرة الأولى: سلطات دائرة الاتهام في الإبطال 330
أ. مبنى حق دائرة الاتهام في الإبطال 330
ب. حالات ممارسة دائرة الاتهام لسلطتها في الإبطال..... 332
الفقرة الثانية: صلاحية المحكمة في الإبطال 333
أ. صلاحية محاكم الأصل في الإبطال 334
1 ـ تعهيد الدائرة للمحكمة 334
2 ـ تعهيد قاضي التحقيق للمحكمة 336

ب. صلاحية محكمة التعقيب في الإبطال 337
1 ـ القرارات الصادرة في الأصل 338
2 ـ القرارات الصادرة قبل البتّ في الأصل 339
الفصل الثاني: إعمال البطلان 341
المبحث الأول: شروط إعمال البطلان 341
الفرع الأول: إثبات البطلان 341
الفقرة الأولى: عبء إثبات البطلان 341
أ. عبء إثبات البطلان المطلق 342
ب. عبء إثبات البطلان النسبي 342
الفقرة الثانية: وسائل إثبات البطلان 345
أ. إثبات البطلان المطلق 345
ب. إثبات البطلان النسبي 346
الفرع الثاني: تقدير البطلان 347
الفقرة الأولى: حرية القاضي الجزائي في تقدير البطلان 347
أ. تحديد البطلان المسلّط على الإجراء المعيب 348
ب. إبطال الإجراءات المرتبطة بالإجراء الباطل 350
الفقرة الثانية: حدود سلطة القاضي الجزائي في تحديد البطلان 351
أ. الضوابط المستمدة من الفصل 199 م.إ.ج 351
ب. رقابة محكمة التعقيب على التصريح بالبطلان 353
المبحث الثاني: نتائج التصريح بالبطلان 356
الفرع الأول: مآل الأعمال الباطلة 356
الفقرة الأولى: غموض مآل البطلان 356
أ. غموض مآل البطلان بالنسبة إلى الأفعال 356
ب. غموض مآل البطلان بالنسبة إلى الأشخاص 357
الفقرة الثانية: الحلول الممكنة للإجراء الباطل 359
أ. استبعاد الإجراء الباطل من الملف 359
ب. تحجير التمسّك بالإجراء الباطل 361
الفرع الثاني: النتائج الاستثنائية للبطلان 362
الفقرة الأولى: تصحيح الإجراءات الباطلة 363

أ. زمن تصحيح الإجراء الباطل 363
ب. شرط تصحيح الإجراء الباطل 364
1 ـ شرط الإمكان..... 365
2 ـ شرط الضرورة..... 365
الفقرة الثانية: إعادة إحياء الإجراء الباطل 366
أ. مرتكزات إعادة إحياء الإجراء الباطل..... 367
1 ـ الجذور المدنية لمبدإ إعادة إحياء الإجراء الباطل 367
2 ـ محاولة التأسيس الإجرائي لتحول الإجراء الباطل 368
ب. شروط إحياء الإجراء الباطل 369
خاتمة الجزء الثاني..... 371
الخاتمة العامة..... 373